من أجوبة الشيخ الألباني رحمه الله .

❖ فتيا وجواها ❖

هل العلامة الألباني متساهل في التصحيح

متشدد في التضعيف ؟

أعده

أبو إسحاق لبريني محمد أشرف الأندلسي


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

❖ **الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.**

ثم أما بعد : هذه رسالة تتضمن فتوى للعلامة الألباني رحمه الله

ضمن سلسلة الهدى والنور، (مسائل الشيخ محمد صبحي حلاق رحمه الله في الحديث والفقه).

أجاب فيها على السؤال التالي :

«يقول البعض أحيانا أن الشيخ لديه تساهل في تحسين الأحاديث بشبهة أو رائحة بسيطة من الحسن أو الصحة في السند وفي الطرف المقابل يقولون متشدد في التضعيف متساهل في التصحيح فما ردكم على هؤولاء ؟ ».

وقبل إيراد جواب الشيخ رحمه الله ، نتكلم كمدخل عن المسائل التالية :

❖ **تعريف التساهل .**

❖ **مناقشة دعوى التساهل .**

تعريف التساهل

❖ **تحرير ضابط التَّساهُل في الحديث والفقه والفُتيا.**

❖ **قال أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: 489 هـ)** ـ رحمه الله ـ بعد أنْ اشترط في المفتي: (أن يكون ضابطا لنفسه من التَّسهيل؛ كافًّا لها عن الترخيص) :

« وللمتسهِّل حالتانِ:

إحداهما: أنْ يتسهَّل في طلب الأدلّة وطرق الأحكام، ويأخذ بمبادئ النَّظر وأوائل الفكر.

فهذا مقصِّرٌ في حقِّ الاجتهاد؛ فلا يحِلُّ له أن يُفتي، ولا يجوز أنْ يُستفتَى – وإن جاز أن يكون ما أجاب به حقًّا – لأنه غير مستوفٍ لشروط الاجتهاد؛ لجواز أن يكون الصوابُ مع استيفاء النظر في غير ما أجاب فيه.

والحالة الثانية: أنْ يتسهَّل في طلب الرُّخص، وتأوُّل الشُّبه، ويمعن في النّظر؛ ليتوصَّل إليها، ويتعلّق بأضعفها.

فهذا متجوِّزٌ في دينه، متعدٍّ في حقِّ الله تعالى، وغارٌّ لمستفتيه، عادلٌ عمّا أمر الله سبحانه به في قوله: {وإذْ أخذ اللهُ ميثاق الذين أوتوا الكتابَ لتُبيِّنُنَّه للنَّاس ولا تكتمونه}.

وهو في هذه الحالة أعظمُ مأثمًا منه في الأولى؛ لأنَّه في الحالة الأولى: مقصِّر، وفي الثانية: متعدٍّ، وإن كان في الحالتين: آثمًا مُتجِوِّزًا، لكن الثاني أعظم ».

[(قواطع الأدلة في الأصول ـ 2 : 353)].

❖ ففسر التساهل بذكر نوعين:

❊ الأول: التساهل في النظر:

بمعنى عدم إنعام النظر في الاستنباط وإعطاء الدليل حقه، بل يستنبط من الدليل ببادئ الرأي وأول النظر، ويقول بما يلوح له.

❊ الثاني: التساهل في الحكم والاختيار.

بمعنى: أن يتحرى في اختياره أسهل الأقاويل وأخفها، فيتتبع لأجلها الرخص ويتعلق بالشواذ.

فالأولُ: تساهلُ تقصيرٍ وتفريطٍ في النظر.

والثاني: تساهلُ تعدٍّ ومجاوزةٍ في العمل.

فمن وُجد فيه أحدُ هذين فهو المتساهل في الأصول أو في الفقه أو الحديث.

ومن ثم فالمحدّث يتصور فيه أن يتساهل من الجهتين المذكورتين آنفا:

١ – فقد يتساهل في النّظر ؛ بأن يقصر في النظر في طرق الحديث ومخارجه، ولا يستقصي، أو يتخفف في سبر أحوال الرواة ويأخذ بمبادئ النظر من غير تدقيق.

٢– وقد يتساهل في الحكم على الرواة والمرويات، فيعدِّل الرواة المتكلم فيهم ويصحح الأحاديث المضعفة؛ تمسُّكًا بأخفِّ الشروط أو تعلُّقا بأخف الأقاويل، كما يفعل الفقيه في التعلق بالرُّخص في المسائل الفقهية.وهذا الثاني هو أكثر إطلاقهم التساهلَ في الحديث، فيقولون: فلان متساهل في التصحيح، أي: يسارع إلى الحكم على الحديث بالصِّحَّة؛ تعلُّقا بأخفِّ الشُّروط في الرُّواة وأسهل الأقوال في الحكم عليهم، والله أعلم.

ضوابط الوصف بالتساهل

❋ « من خلال الوقوف عل كتب علوم الحديث ، والتتبُّع لأقوال العلماء المتعلقة بهذاالشأن، يمكن التوصُّل إلى بعض الأمور التي هي بمثابة ضوابطَ لمعرفة التساهل عند المحدثين، وهي:

❖ أن يضعَ المحدث شروطًا يسير عليها في حكمه على الأ حاديث، أو الرواة، هي دون الشروط التي وضعها جمهورُ أئمة الحديث .

❖ أن يتفقَ أئمَّة الجرح والتعدي عل جَرح رجالٍ، فينفرد أحدُ المحدثين بتعديلهم.

❖ أن يتفقَ علماء الحديث – خاصةً الأوائل لمن أصحاب الصَّنعة – أو جُلُّهم عل تضعيف جملة من الأ حاديث، ثم ينفرد أ حد المحدثين بتصحيحها.

❖ أن يكون من منهج المحدث تعديل الرجال بغير تثبُّت؛ كتوثيق المجاهيل».

[(تساهل الترمذي بين النفي والإثبات) ص :10 – عبد الرحمن العقل]

مناقشة شبهة تساهل

الشيخ الألباني في التصحيح

❋ الشيخ . رحمه الله . أصوله العلمية امتداد لمنهج أهل العلم بالحديث سابقهم عن لاحقهم . من غير تفريق ولا تمزيق . هذا هو الأساس الذي يبنى عليه غيره (الاتباع والموافقة).

❋ الشيخ . رحمه الله . له من التعديل والتجريح والتصحيح والتضعيف من السعي المشكور ، والعمل المبرور ، وهو صاحب فضل على كل مشتغل بعلم الحديث . وصاحب الفضل يعتريه نقص . ولابد . والفاضل

من وهب نقصه لفضله.

❋ الشيخ .رحمه الله. مكثر ، ومن أكثر أخطأ والمنصف من اغتفر الخطأ القليل من الصواب الكثير ، وقد وفى .رحمه الله. بما خرجه من أحاديث بحسب اجتهاده.

❋ اختلاف الأنظار في التصحيح والتضعيف مما يعتريه الخلاف ، إذا كان مبنيا على أصول علمية ومنهجية صحيحة في منأى عن تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

لذا خطؤه .رحمه الله. في التطبيق لا يباين صحة التأصيل.

❋ « وأما إذا كان مرادُ الرادِّ بذلك إظهارَ عيب من ردَّ عليه وتنقصَه وتبيينَ جهله وقصوره في العلم ونحو ذلك كان محرماً سواء كان ردُّه لذلك في وجه من ردِّ عليه أو في غيبته وسواء كان في حياته أو بعد موته وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللمز وداخل أيضاً في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه لا

تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته» . وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم. وليس كلامنا الآن في هذا القبيل والله أعلم.

ومن عُرف منه أنه أراد بردِّه على العلماء النصيحة لله ورسوله فإنه يجب أن يُعامَل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان.

ومن عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقص والذم وإظهار العيب فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة.

ويُعرف هذا القصد تارة بإقرار الرادِّ واعترافه، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله».

(الفرق بين النصيحة والتعيير ص/14).

❊ الشاهد أن تصحيحات الشيخ معتبرة ، وغالب ما يصححه صحيح وهو بمنزلة الثقة الذي يخطئ. وإن كان في بعض تصحيحاته نزاع فهو أبصر في فنه من غيره إلا إذا تبين .أن أفراد تصحيحاته أو غيره. بخلاف ذالك، بالدليل الصحيح من باحث وسطي متجرد.

قال شيخ الإسلام .رحمه الله. وهو من أهل الإنصاف عن تصحيحات الحاكم أبو عبد الله. مع الفارق. : " **وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى مُجَرَّدِ تَصْحِيحِ الْحَاكِمِ وَإِنْ كَانَ غَالِبُ مَا يُصَحِّحُهُ فَهُوَ صَحِيحٌ لَكِنْ هُوَ فِي الْمُصَحِّحِينَ بِمَنْزِلَةِ الثِّقَةِ الَّذِي يَكْثُرُ غَلَطُهُ وَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ أَغْلَبَ عَلَيْهِ** "

(مجموع الفتاوى :1/255). والله أعلم.

❊ **يقول الشيخ محمد بازمول حفظه الله** « أما قولهم: متساهل في التصحيح. فهذا أمر نسبي يختلف من بحسب الناس؛ فمن كان متشدداً يرى غيره متساهلاً، ومن كان متساهلاً يرى غيره متشدداً، والمرجع في معرفة الحقيقة إلى الاستقراء والسبر للحال، ومقارنته بغيره.

وجملة المسائل التي ينسب فيها الألباني إلى التساهل هي التالية:

1. تحسين الحديث الضعيف بتعدد الطرق.

2. قبول حديث الراوي مجهول الحال، واعتماده توثيق ابن حبان رحمه الله.

3. تعديله لبعض الرواة الضعفاء.

وسأعرض هذه المسائل مبيناً الصواب فيها - إن شاء الله تعالى - ثم أذكر موقف الألباني، مقارناً مع كلام أهل العلم لتقف على الحق الحقيق بالقبول، إن شاء الله تعالى.

المسألة الأولى: تحسين الحديث الضعيف بتعدد الطرق.

الكلام فيها من خلال النقاط التالية:

- الحديث الضعيف الذي اشتد ضعفه لا يترقى إلى درجة الحسن لغيره بتعدد الطرق.

- شروط ترقي الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن لغيره.

... - الحديث الحسن لغيره محل للاجتهاد.

... - تعدد طرق الحديث يفيد في بيان مرتبة الحديث قبولاً ورداً.

لكل حديث نظر خاص.

وإليك البيان:

... الحديث الضعيف الذي اشتد ضعفه لا يترقى إلى درجة الحسن لغيره بتعدد الطرق.

... كل أنواع الحديث الضعيف تقبل الاعتبار والانجبار، وتترقى بتعدد الطرق، إلا الحديث الذي في سنده راوٍ كذاب وضاع، وحديث المتهم بالكذب، وحديث الراوي الذي في مرتبة الترك (كمن ساء حفظه جداً)، والحديث الشاذ، والحديث المنكر.

قال ابن الصلاح رحمه الله في تعريفه للقسم الأول من الحديث الحسن، وهو الحسن لغيره، قال رحمه الله: "الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، و لا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، و لا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِف بأنه روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أبو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك من أن يكون شاذاً ومنكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل".

قلت: يعني كلام الترمذي في بيان مراده من الحسن عنده: "أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، و لايكون شاذاً، ويروى من غير وجه"اهـ.

وقد دلّ هذا الكلام على إخراج الأنواع التالية، عن قبولها للترقي بتعدد الطرق، وهي:

- الحديث الذي فيه راوٍ كذاب.

- الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب.

- الحديث الذي فيه راوٍ مغفل كثير الخطأ، وفي حكمه سيء الحفظ جداً.

- الحديث الشاذ.

- الحديث المنكر.

وهذه الأنواع هي التي استثنيتها في صدر القاعدة عن قبول الترقي بتعدد الطرق.

قال ابن الصلاح رحمه الله: "ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة؛ فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا

كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر.

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوّة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره، ومقاومته؛ وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً.

وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس "اهـ

شروط ترقي الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن لغيره.

والكلام السابق عن الترمذي وابن الصلاح رحمهما الله، يفيد أن تعدد طرق الحديث الضعيف لا يرقيه إلى مرتبة الحسن لغيره إلا بشرطين:

الأول : أن لا يشتد ضعف الطرق.

الثاني : أن يكون تعدد الطرق تعدداً حقيقياً بحيث لا يغلب على الظن أن هذه الطرق هي في الحقيقة طريق واحد، تصرف فيه الرواة، وهذا معنى قولهم: "يروى من غير وجه" أو "اختلف مخرج الحديث".

... الحديث الحسن لغيره محل للاجتهاد.

... ولمّا كان الحديث الحسن لغيره، مما يتفاوت الناس في إدراكه حيث إن تفاصيله تدرك بالمباشرة والبحث، والناس يتفاوتون في ذلك، قال الإمام الذهبي رحمة الله عليه: "لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ: هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه. وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ، عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق".

وقال ابن كثير يرحمه الله عن الحديث الحسن: "وهذا النوع لمّا كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عسُر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة؛وذلك لأنه أمر نسبي،شيء ينقدح عند الحافظ،ربما تقصر عبارته عنه"اهـ.

تعدد طرق الحديث يفيد في بيان مرتبة الحديث قبولاً ورداً.

قد يكون الحديث ضعيفاً فتتعدد طرقه فيترقى إلى درجة الحسن لغيره، لتوفر شروط ترقي الحديث فيه. وقد تتعدد طرق الحديث الذي ظاهره الصحة فيكشف هذا التعدد علة في الحديث، لم تكن ظاهرة!

قال ابن تيمية رحمة الله عليه: "والمقصود هنا: أن تعدد الطرق مع عدم التشاور أو الاتفاق في العادة؛ يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيراً من عَلِم أحوال الناقلين، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول، والسيء الحفظ، وبالحديث المرسل، ونحو ذلك؛ ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره.

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سؤ حفظ، فإنهم أيضاً يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم غلطه فيها، بأمور يستدلون بها، - ويسمون هذا علم علل الحديث، وهو من أشرف علومهم -، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه فيه عرف إما بسبب ظاهر، (وإما بسبب غير ظاهر)"اهـ.

وقال ابن حجر رحمه الله: "المقبول ما اتصل سنده وعدلت رجاله، أو اعتضد بعض طرقه ببعض حتى تحصل القوة بالصورة المجموعة، ولو كان كل طريق منها لو انفردت لم تكن القوة فيها مشروعة.

وبهذا يظهر عذر أهل الحديث من تكثيرهم طرق الحديث الواحد؛ ليعتمد عليه، إذ الإعراض عن ذلك يستلزم ترك الفقيه العمل بكثير من الأحاديث اعتماداً على ضعف الطريق التي اتصلت إليه"اهـ.

لكل حديث نظر خاص.

وأهل الحديث مع هذا جميعه يصرحون بأن لكل حديث نظر خاص من المحدث، خاصة في باب زيادات الثقات.

قال ابن تيمية رحمه الله: "لكل حديث ذوق. ويختص بنظر ليس للآخر"اه.

قال ابن رجب رحمه الله في معرض كلام له على التفرد والتعليل به: "وأمّا أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللّهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"اه.

وقال ابن عبدالهادي رحمه الله في كلام له حول زيادات الثقات: "بل كل زيادة لها حكم يخصها، ففي موضع يجزم بصحتها... وفي موضع يغلب على الظن صحتها... وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة ... وفي موضع يغلب على الظن خطأها... وفي موضع يتوقف في الزيادة.."اه.

وبعد: فأنت إذا تقرر لديك هذا البيان لمسألة تحسين الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه بتعدد الطرق؛ فاعلم أن الألباني - حفظه الله - لم يخرج عن سنن القوم، بل كان مطبقاً لقواعدهم، مراعياً لنهجهم، سالكاً فيه سبيلهم.

وأنت إذا لاحظت أن المرجع في هذه القضية إلى البحث وطول الممارسة والدربة في تخريج الحديث؛ فإنك تسلم - إن شاء الله تعالى - للألباني في حكمه بتحسين الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه بتعدد الطرق، إذ أمضى حفظه الله قرابة نصف قرن مشتغلاً بالحديث تخريجاً ودراسة ودعوة وتصنيفاً، مما يجعل كفته ترجح في هذا الجانب على غيره ممن يعترض عليه، ولما يبلي بلاءه في ذلك!

وأزيد إيضاحاً مسألة تقوي الحديث بتعدد الطرق، فأقول:

تعدد طرق الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه لا يخرج عن أن يقال فيه أحد الأقوال التالية:

القول الأول: إنه لا يفيد في قوة الحديث شيئاً، بل كل طريق للحديث يعل الطريق الآخر.

وعلى هذا لا يكون هناك حديث حسن لغيره أصلاً، وهذا كاف في طرح النظر عن تأمل هذا القول!

القول الثاني: إنه يقوي الحديث الضعيف سواء كان شديد الضعف، أم يسير الضعف، مادام يغلب مع تعدد هذه الطرق، عدم وجود تواطؤ بين رجال هذه الطرق على رواية الحديث، ولم يكن المتن منكراً، وأن يكون المتن قصة طويلة تتكرر مع ذلك في كل مخرج.

القول الثالث: أنه يتقوى بذلك، بالشرطين السابقين:

- أن لا يشتد ضعف الحديث.

- أن تتعدد طرق الحديث.

والقول الوسط بين تشدد الأول، وتساهل الثاني هو القول الثالث.

فهل يقال عن هذا القول الثالث، الذي جرى عليه جمهور أهل الحديث، ومعهم الألباني، هل يقال عنه تساهل في التحسين؟!

المسألة الثانية: قبول حديث الراوي مجهول الحال، واعتماده توثيق ابن حبان رحمه الله.

وهذه من المسائل التي نسب فيها الألباني إلى التساهل دون دليل صحيح عليها! إذ الواقع أن الألباني حفظه الله ردّ في أكثر من موضع على من يعتمد توثيق ابن حبان رحمه الله للراوي، ووصف ابن حبان بالتساهل!

لكنه حفظه الله نبّه إلى أن الرجل الذي ينفرد ابن حبان رحمه الله بتوثيقه، ويروي عنه أكثر من ثقة، ولم يأت بمتن منكر أنه صدوق يحتج به. ولم يتنبه إلى هذا بعض الفضلاء فنسب الشيخ إلى التناقض.

وقد عقد الألباني في مقدمة كتابه: "تمام المنة" القاعدة الخامسة، وعنوانها: "عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان"، ومما قاله فيها: "إن المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء، وقد شذ عنهم ابن حبان فقبل حديثه، واحتج به وأورده في "صحيحه".

ثم نقل الألباني عن الحافظ ابن حجر وابن عبدالهادي رحمهما الله، ما يؤكد ذلك، مع زيادة تحقيق وتدقيق منه حفظه الله، ثم ذكر بعض الأمثلة على من ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يرو عنه غير راوٍ ضعيف أو مجهول، ثم نبه إلى أن الجهالة العينية وحدها ليست جرحاً عند ابن حبان، وقال: "وقد ازددت يقيناً بذلك بعد أن درست تراجم كتابه "الضعفاء" وقد بلغ عددهم قرابة

ألف وأربعمائة راوٍ، فلم أر فيهم من طعن فيهم بالجهالة، اللّهم إلا أربعة منهم، لكنه طعن فيهم برواياتهم المناكير، وليس بالجهالة، وهاك أسماء هم وكلامه فيهم..."

ثم قال الألباني: "والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته في توثيقه للمجهولين، لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بينه العلامة المعلمي في "التنكيل" (1/437-438)، مع تعليقي عليه، وراجع لهذا البحث ردّي على الشيخ الحبشي فإنه كثير الاعتماد على من وثقه ابن حبان في المجهولين ص18-21.

وإن مما يجب التنبيه عليه أيضاً؛ إنه ينبغي أن يضم إلى ما ذكره المعلمي أمر آخر هام، عرفته بالممارسة لهذا العلم، قلّ من نبه عليه، وغفل عنه جماهير الطلاب، وهو: أن من وثقه ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه، فهو صدوق يحتج به.وبناء على ذلك قويت بعض الأحاديث التي هي من هذا القبيل كحديث العجن في الصلاة، فتوهم بعض الناشئين في هذا العلم أنني ناقضت نفسي، وجاريت ابن حبان في شذوذه، وضعّف هو حديث العجن..."

وقد عاد الألباني إلى التدليل على صحة ما جرى عليه أثناء كتابه "تمام المنة" في ردِّه على بعض الفضلاء.

فهذا الذي جرى عليه الألباني حفظه الله، ليس من التناقض في شيء، والحمد لله، كما أنه ليس من التساهل، بل هو أمر جرى عليه جمهور أهل العلم!

- عقد ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل، باباً ترجمته: "باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه، أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه"، ثم قال: "سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه."

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبازرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: إي لعمري. قلت: الكلبي روى عنه الثوري. قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتكلم فيه. ..."

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "قلت لأبي: ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده؟ قال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب فتعلقوا روايته عنه وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له"اهـ

- وقال ابن القطان رحمه الله عن سعيد بن محمد بن جبير: "لا يعرف حاله، وإن عرف نسبه وبيته، وروى عنه جمع، فالحديث لأجله حسن لا صحيح"اهـ.

- قال الذهبي رحمه الله: "الجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح"اهـ.

وهذه النصوص تفيد أن رواية الثقة عن الرجل الذي لا يعرف بجرح وتعديل مما يقويه ومحل هذا ولاشك إذا لم يأت بمتن منكر،

فكيف إذا انضاف إلى ذلك توثيق ابن حبان.

فإذا جرى الألباني على هذا يقال عنه متساهل؟!

المسألة الثالثة: تعديله لبعض الرواة الضعفاء. فهذه دعوى؛ إذ لا يستطيعون أن يأتوا براوٍ واحد أجمع على ضعفه، وجاء الألباني وعدّله هكذا!

نعم تجد الألباني يعدل راوٍ اختلف في توثيقه وجرحه، وهو حينما يرجح التعديل، إنما يرجحه بالمرجحات المعتبرة عند أهل العلم. ويطبق القواعد التي جرى عليها العلماء في الجرح والتعديل، فهو يقدم الجرح على التعديل.

و لا يقبل الجرح إلا مفسراً.

وإذا جرح الراوي بجرح وظهر له أنه ليس بجارح لسـبب من الأسـباب اعتبر ذلك.

ويقبل الجرح المجمل في حق من لم تثبت عدالته.

ويراعي التفصـيل في حال كل راوٍ، متبعاً - جهده وطاقته - كلام أئمة الجرح والتعديل.

خذ على سبيل المثال:

- إسماعيل بن عياش، تقرأ في ترجمته جرحاً مطلقاً، وتعديلاً مطلقاً، وتفصيلاً في حاله، فهو إذا روى عن الشاميين ضابط، وإذا روى عن غيرهم لا يضبط؛ فالألباني اعتمد التفصيل فيه، ولم يقبل الجرح المطلق و لا التعديل المطلق

- عبدالله بن لهيعة؛ تقرأ في ترجمته جرحاً مطلقاً، وتعديلاً مطلقاً، وتفصيلاً يتبين منه ضبطه لما رواه قبل احتراق كتبه وأصوله، وضعف ضبطه بعد ذلك، والألباني يعتمد هذا التفصيل في حال ابن لهيعة، فيقبل ممن روى عنه

قبل احتراق كتبه، ولا يقبل ممن روى عنه بعد الاحتراق إلا في الشواهد والمتابعات.

والأمثلة على هذا كثيرة، لست أرى حاجة إلى التطويل بذكرها، وحاله في ذلك لا ينسب إلى التساهل عند من تفكر، وأنصف » .

[الإنتصار لأهل الحديث (ص 199)] .

*** سئل الشيخ الشيخ مشهور حسن سلمان – حفظه الله – .**

السؤال الثالث عشر: سؤال من غزة هل كان شيخنا الألباني رحمه الله من منهجه أن يصحح الضعيف بمثله وما المنهج الصحيح في ذلك؟

الجواب: منهج شيخنا الألباني كمنهج غيره من أهل العلم في التأصيل

، أما في التمثيل والاسقاط على بعض الفروع فيقع النزاع، فهو اجتهاد؛ فالتصحيح والتضعيف اجتهاد كالفقه، ويقع خلاف بين العلماء.

ولكن شيخنا رحمه الله امتاز بميزة أتذكر دائما فيها الحافظ ابن القطان رحمه الله في كتابه بيان الوهم والإيهام.

الشيخ يدقق في بعض العبارات في بعض الأحاديث لايصحح منها إلا عبارة يسيرة وكثيرا هذا مذكور في كتب الشيخ.

الضعف اليسير يقبل الجبر هذا الأصل عند العلماء.

وأما الضعف الشديد كأن يكون فيه راوٍ متروك، أو يكون مختلط، أو يكون صاحب وهم فاحش، فهذا النوع من الأخطاء هذا لايقبل الجبر.

فمنهج شيخنا في التحسين هو منهج العلماء، ولكن امتاز شيخنا كما قلت بالتدقيق على بعض الألفاظ من جهة، ومن جهة أخرى امتاز شيخنا رحمه الله بأن يسر الله له الإطلاع على أسانيد قل من حصرها ونظر فيها، فيسر الله له المكتبة الظاهرية وهي من أغنى مكتبات العالم في الكتب الحديثية، فمن أراد أن يستدرك على شيخنا الألباني ينظر في مخطوطات غير مخطوطات المكتبة الظاهرية؛ لأن الشيخ مر بمخطوطات الظاهرية، مر بها جميعا، وكل مخطوط فيه حديث نسخه بيده، نسخ أربعين مجلدًا وهو ينسخ الأحاديث والمتون وجعلها أصلا عظيما في تخريجه لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

الشيخ الألباني كسائر أهل العلم تصحيحه معتبر معتمد، ومن الخلل و الخطأ والظلم لشيخنا الألباني رحمه الله أن يقال:

أن الأصل في تخريج الشيخ التساهل وأنه ليس بمعتمد هذا من الخطأ، الصواب أن يقال أن تصحيح الشيخ معتمد إلا إن ظهر بخلاف قواعد صنعة الحديثية.

إن ظهر خلل أو خطأ فحينئذ العلم من أحسن حسناته أنه لا أمير في العلم إلا الحجة والبرهان لا أمير في العلم إلا العلم، فالعلم لا يقبل المجاملة.

لكن سبحان الله تعالى بعض من أخذ موقفا من الشيخ يظلم الشيخ ويزعم أنّ الأصل في الشيخ التساهل

وهذا من الخطأ الشنيع.

? مجلس فتاوى الجمعة.

6 جمادى الأولى 1438 هجري.

2017 - 2 - 3 إفرنجي.

? رابط الفتوى: /http://meshhoor.com/fatawa/777

فتوى الشيخ الألباني وجوابها .

* السؤال : يقول البعض أحيانا أن الشيخ لديه تساهل في تحسين الاحاديث بشبهة أو رائحة بسيطة

من الحسن او الصحة في السند وفي الطرف المقابل يقولون متشدد في التضعيف متساهل في التصحيح

فما ردكم على هؤولاء ؟.

الجواب : في اعتقادي أن هذا لا يمكن ضبطه لأنك تعلم أن الرواة الذين يعود التصحيح والتضعيف والتحسين على تراجمهم الكثير منهم فيهم اختلاف ثم منهم من يحسن حديثه لأنه قد ترجم حينما ترجم بأن فيه شيئا من شبه الحفظ هذا الشئ الان ضبطه صعب جدا يعني نسبة الضعف الذي يتراوح بين ان يصبح حديث هذا الرجل حسنا او ينخفض فيصبح ضعيفا هذه النسبة ليست بالمسألة المادية بحيث أنها توزن بميزان مادي يتميزه

كل انسان له بصر. وانما القضية تحتاج الى بصيرة خاصة وقد يكون الرجل يقول فيه الحافظ ابن حجر مقبول مثلا وهو يعني كما لايخفاكم مقبول عند المتابعة لكن مثلي ومثلي كثير حينما يرجعون الى أمه وأصله تهذيب التهذيب ويدرسون الاقوال التي نقلها عن الحفاظ ونقاد الرجال قد يميل الى توثيق هذا الرجل عند الحافظ في مرتبة الحديث الحسن فيأتي ناس ممن كانوا في المرحلة التي نحن مررنا عليها ولا بد عمدتهم مثل كتاب التقريب فحينما يجدني أحسن حديثا يجدني متساهلا لأن الحافظ ابن حجر قال في راويه مقبول وذلك يعني أنه غير مقبول إلا ما كان له متابع وأنا لم أذكر له متابعا إذن فالشيخ

متساهل هذا مثال من عشرات الأمثلة والأمثلة كثيرة جدا مردها إلى الاختلاف في وزن أقوال الرجال

في الراوي الواحد هذه الأقوال تأتي كثيرا مختلفة تمام الاختلاف منهم من يقول ثقة منهم من يقول ضعيف

منهم من يقول مثلا سيئ الحفظ أو يهم أو عبارات مختلفة جدا فحينئذ الواحد مثلي لايسعه إلا أن

يستعين بمثل الحافظ ابن حجر والحافظ الذهبي لا أن يتواكل عليه إنما يستعين به ولذلك فهذا الخلاف الذي يراه بعض من تشير إليهم موجود بين الحافظين الذهبي والعسقلاني كما قال تعالى "ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك" فالاختلاف أمر طبيعي تماما ولذلك فالموفق هو الذي

يوفقه الله إلى الصواب أما اختلاف الاراء والاختلاف في أمور الحديث لايختلف تماما عن الاختلاف في الأمور الفقهية والأحكام الشرعية فكما يختلف الفقهاء في اصدار بعض الأحكام تارة باختلاف

متناقض تماما هذا يحرمه وهذا يبيحه فضلا أن يكون هناك قول وسط بالكراهة لا بالتحريم ولابالاباحة لكن الحق واحد لايتعدد فمن أجل هذا الامر الطبيعي من جهة ومن أحل الدراسة والتوسع فيها تختلف من شخص أو باحث لاخر يأتي هذا السؤال . أما التشدد في التضعيف هذا أيضا يعودإلى ما ذكرته آنفا أيضا مع ملاحظة شئ آخر في اعتقادي لا يلاحظه كثير من القدامى فضلا عن المحدثين فأنا حينما أجد الحديث ضعيف الاسناد ولا أجد بعد البحث الطويل المديد مايأخذ

بعضده قد أنظر في المتن فاذا ما وجدت في المتن نكارة علمية فقهية بالغت في تضعيف الحديث وهذامسلك جرى عليه قليل من نقاد الحديث الأئمة القدامى قليل منهم من ينقد المتن كما ينقد السند

بينما جماهيرهم يقتصرون على نقد الأسانيد دون المتون مع أني لاحظت وهذا من فضل علم الحديث وجدت فيما لاحظت ردا على بعض المستغربين المقلدين للمستشرقين الذين يتهمون علماء الحديث أنهم لم

يعنوا بنقذ المتون إنما كان همهم مقد الرجال والأسانيد فأنا وجدت أن هذه الدعوى عاطلة باطلة لأن علم الحديث في الحقيقة قام على أمرين اثنين أولا معرفة رواة الحديث من حيث العدالة والضبط والحفظ وثانيا على سبر روايات هؤلاء الرواة فهم حينما يدرسونها يبحثون فيها فيجدون في بعض هؤلاء الرواة لها متونا يخالفون فيها كلا في المتن أو زيادة ونقصا فيه

فمن هنا جاءت بعض تعابيرهم التي تفصح عن عنايتهم بنقد المتون حينما يقول فلان منكر الحديث وفلان له مناكير وفلان يروي الطامات عن الأثبات هذا كله يشعرنا أن كل هؤلاء الأئمة كانوا يدرسون

أيضا متون الأحاديث كما يدرسون أسانيدها فأنا استفدت من ملاحظتي في نقدهم للمتون وبخاصة في وضعهم هذه العبارات التي تذكر بأنهم ينظرون بإمعان في متون هؤلاء الرواة أنني حينما أجد حديثا باسناد

ضعيف ليس له متابع وليس له شاهد فاذا ما وقفنا عند الاسناد والحكم به على المتن ينبغي أن نقول اسناده ضعيف لكنني اذا لاحظت ما أشرت إليه آنفا من نكارة في المتن فقد أقول ضعيف جدا بل وقد

أحكم بوضعه فمن هنا قيل فيما أظن فيما ذكرته آنفا أنه متشدد حينما يضعف والله أعلم وعلى كل حال أسأل الله عز وجل أن يكون هناك علماء يقومون بدراسة السنة والحديث وباخلاص ولايضرنا بعد ذلك أن اختلفت بعض الآراء لأنها سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا وإذا كان أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم كما لايخفى على الحاضرين اختلفوا في قليل أو كثير في الأحكام ولم يكن يومئدمجال للخلاف في موضوع الأسانيد لأنها حدثت من بعدهم فلا غرابة أن يختلف من بعدهم في الفقه بل وفي الأسانيدأيضا هذا جوابي .

كلمة الشيخ علي حسن:

" جوابكم أفادنا شيئا مهما جدا فيه رد على بعض المنتقدين الذين أشار إليهم الاستاذ أبا مصعب جزاه الله خيرا حيث يذكرون أن شيخكم الألباني يعتمد على التقريب كثيرا ويكون هو عمدته في النقد والتحقيق

والجرح والتعديل فشيخنا ضرب مثلا عمليا في جراء الكلام عن راو قال فيه الحافظ في التقريب ثم عند البحث تبين له أنه أعلى من ذلك أو أقل من ذلك فتغير حكمه عليه من جراء نظرة فيما قيل فيه من أئمة الجرح والتعديل من قبل ومن بعد .. وأيضا هناك فائدة أخرى ذكرها شيخنا حفظه الله وهي المتعلقة بنقد المتن ففيها رد على بعض العصرانيين في هذا العصر وبعض المتعلقين بأذناب المستشرقين الذين يقولون أن المحدثين لا ينظرون إلى المتن في نقد الحديث ويسمونه بالنقد الداخلي وذالك الخارجي .الحقيقة شيخنا له كلمة جميلة فيما أذكر في مقدمة تخريج فضائل الشام لأن الدكتور المنجد (صلاح الدين المنجد) ... انتقد عدة أحاديث في تعليقاته بالنقد الذي يسمى النقد الداخلي وكان نقده في الحقيقة نقدا هشا , فشيخنا ذكر كلمة طيبة أن النقد الداخلي أو نقد المتن مبناه

في الأساس على نقد الإسناد وإلا قل بل نادرا وأنذر من الناذر تجد حديثا صحيح السند تماما ويوجد فيه علة في المتن الا وأن يكون التعليل صح شيخنا ؟

((الألباني : في السند نفسه كالعلة الخفية والشذوذ ونحو ذلك))

((علي حسن : حتى أستاذي تذكرون كلمة الشيخ المعلمي وتطبقونها لما ترون المتن فيه نكارة لا تنذفع تتلمسون له علة إسنادية)) . انتهت المداخلة.

قال الشيخ الألباني . يرحمه الله.

هذه من دقائق هذا العلم وشئ آخر بدا لي بمناسبة السؤال السابق .

من أسباب النسبة المدعاة والمنقولة آنفا , أن الشيخ متساهل في التصحيح أو التحسين هو أمر واقعي واختلاف البحث والتتبع للطرق والشواهد والمتابعات , لايخفاكم أن أكثر الناشئين اليوم جل اعتمادهم حينما يخرجون حديثا ما , على هذه الكتب المتداولة والمطبوعةثم بحثهم مع تيسر الرجوع إلى الأصول بسبب الفهارس المتنوعة فلا يكون في ذلك استيعابا

للطرق فيكون الواقع أني صححت حديثا أو حسنته في بعض المختصرات كصحيح الجامع أو صحيح الترغيب أكون صححته لغيره أو حسنته كذلك لغيره فيقع إسناد هذا الحديث المشهورتحت يد أحد الدارسين , اليوم لهذا العلم فيجد فيه علة , يجد فيه مثلا ابن لهيعة أو عنعنة ابن إسحاق أو أو .. علل أخرى .

بينما أكون في الواقع بسبب تتبعي الذي ربي عز وجل تفضل به علي . إما وجدت له متابعا أو وجدت له طريقا أخرى شاهدا الخ ..

وأعطيته الحكم الذي ينافي الاسناد الذي يقف عليه بعض هؤولاء الباحثين فيتساهلون منهم المعتدل ومنهم المتهجم ...

كيف هذا يحسنه بل يصححه وفيه فلان وهو نفسه يضعفه (أي الالباني) ويكون الواقع مثل هذاوأكثر مل هذاأنا أقول عن نفسي شيئاجرينا منذ بدأنا بعلم الحديث على استثناء رواية العبادلة عن ابن لهيعة لانهم فرقوا في ترجمةابن لهيعة أن حديث هؤولاء عنه حديث صحيح .

جرينا على هذا .

ثم لما طبع كتاب سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي وإذا عناك في ترجمة قتيبة بن سعيد المصري يحشره مع العبادلة وينقل نقولات أنه كان ينقل عن كتاب ابن لهيعة .

فقلت في نفسي وين ضيعت السنين واحنا بنضعف حديث قتيبة عن ابن لهيعة والان بنضرتي هذه الجديدة لصحيح الترغيب الان أتقصد وين بيقول المنذري وفيه ابن لهيعة , بقول ليكون من رواية قتيبة بل أبحث من جديد .

مع أني منتهي باحث , لكنه يوم بحتت ما كان في ذهني العلم الجديد هذا .

من أجل هذا وأمثاله كثير وكثير جدا أقول أن العلم لايقبل الجمود أبدا لازم يكون في تطور وتطورفقد يأتي واحد ولا أقول إلا أنه أحسن مني يوم كنت لا أعرف هذه الفائدةالتي استفدتها من الذهبي فيتخد نفس الموقف الذي اتخدته أنا قديما بيقوا هذا من رواية ابن لهيعة وليس من رواية أحد العبادلة عنه فكيف الشيخ صححه , هذا جوابه في المطولات في مثل السلسلة الصحيحة وغيرها لكن في المختصرات لايساعد المجال للتطويل وبيات السبب أما الاسباب التي تجعلنا عند هؤولاء متساهلين هو الحقيقة أنهم ليسوا من الباحثين ليسوا من الذين تمرسوا بالبحث وعندهم جلد وصبر لتتبع الطرق والشواهد فهذا أيضا من

الأسباب التي تحمل بعض هؤولاء على الاعتراض أو الانتقاد". انتهى

مسائلُ (الشيخ محمد صُبحي حلاَّق) رحمه الله في الحديثِ وفقهِهِ .

https://archive.org/details/SilsilatHodaWanour

هل الشيخ الألباني متشدد في التضعيف متساهل في التصحيح ؟

« فتياوجوابها » للشيخ الألباني رحمه الله .

هل الشيخ الألباني متشدد في التضعيف متساهل في التصحيح ؟

« فتياوجوابها » للشيخ الألباني رحمه الله .

. . . .